

Distr.: General
22 July 2013
Arabic
Original: English/Russian/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٩٩ (ر) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

المراة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٤	الأرجنتين
٥	أستراليا
٦	كولومبيا
٧	كوبا
٨	جامايكا
٩	ليتوانيا

* A/68/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

150813 150813 13-40243 (A)



١١ هولندا
١٢ البرتغال
١٤ سويسرا
١٥ ترينيداد وتوباغو
١٦ أوكرانيا
١٧ الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي - ثالثا
١٨ الردود الواردة من منظومة الأمم المتحدة - رابعا
١٨ إدارة عمليات حفظ السلام
١٩ مكتب شؤون نزع السلاح
٢٠ منظمة الأمم المتحدة للطفولة
٢١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢٢ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
٢٤ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

أولا - مقدمة

١ - حثت الجمعية العامة، في قرارها ٤٨/٦٧ بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية المعنية والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة على إتاحة فرص متساوية لتمثيل المرأة في جميع عمليات صنع القرار فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، ولا سيما ما يتعلق منها بمنع حالات العنف المسلح والتزاع المسلح والحد منها.

٢ - ورحبت الجمعية العامة بالجهود التي تواصل أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها بذلها لإيلاء أولوية عليا لمسألة المرأة والسلام والأمن، ولاحظت في هذا الصدد دور هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في النهوض بتنفيذ جميع القرارات المتعلقة بالمرأة في سياق السلام والأمن.

٣ - وحثت الجمعية العامة أيضا الدول الأعضاء على دعم مشاركة المرأة على نحو فعال في المنظمات العاملة في مجال نزع السلاح على الصعيد المحلي والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية وتعزيزها، وأهابت بجميع الدول العمل على تمكين المرأة، بسبل منها بذل جهود لبناء قدرات المرأة، حسب الاقتضاء، لتشارك في تصميم الجهود المبذولة في مجالات نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة وفي الاضطلاع بتلك الجهود. وطلبت أيضا إلى أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية أن تساعد الدول، بناء على طلبها، على تعزيز دور المرأة في مجالات نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، ومنها منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه.

٤ - وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن سبل ووسائل تعزيز دور المرأة في مجالات نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ القرار ٦٧/٤٨. ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب وبناء على المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٥ - وفي هذا الصدد، أرسلت مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ إلى جميع الدول الأعضاء لالتماس آرائها بشأن هذا الموضوع. وأرسلت أيضا مذكرة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة. وتم توجيه دعوة إلى الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة لتقديم موجزات لمساهماتها بغرض إدراجها في هذا التقرير، في حين يتم إدراج تقاريرها بالكامل على موقع مكتب شؤون نزع السلاح على الإنترنت إذا ما طلبت ذلك. ويتضمن الفرعان الثاني والرابع من هذا التقرير

الردود الواردة حتى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣. وجاء رد من الاتحاد الأوروبي جرى استنساخه في الفرع الثالث وفقا للطرائق المنصوص عليها في القرار ٢٧٦/٦٥. وستصدر الردود الإضافية في شكل إضافة لهذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

نحيطكم علماً في هذا الصدد بأن دولة الأرجنتين ملتزمة، بوصفها دولة مساهمة بقوات ومدافعة عن حقوق الإنسان للسكان في مناطق النزاع، بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات المكمل له، وكذلك قرارات الجمعية العامة بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة.

وتمشيا مع مقاصد تلك القرارات وبفضل الدعم السياسي للسيدة رئيسة الدولة، نفذت الأرجنتين سياسة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في وزارتي الدفاع والأمن، ما مكن من زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في هذين المجالين. وتجدد الإشارة إلى الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في مجال الدفاع التي وافقت عليها السلطات المختصة في عام ٢٠٠٨، وكذلك إلى التدابير التي لا حصر لها المتخذة لتمكين النساء في القوات المسلحة وقوات الأمن على السواء.

وعلاوة على ذلك، تدعم الأرجنتين زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار داخل آليات التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي المعنية بمسائل نزع السلاح، وبخاصة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وكذلك مشاركة المرأة في ميدان نزع السلاح على المستوى المحلي من خلال أنشطة مختلف المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا المجال. وفي هذا الصدد، ترحب الأرجنتين بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرًا لخيرة أرجنتينيين عضواً من بين تسعة أعضاء جدد في المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح.

وأخيراً، وفي عام ٢٠١١، دعت وزارة الخارجية وشؤون العبادة جميع الهيئات المعنية بموضوع "المرأة والسلام والأمن" وممثلين عن المجتمع المدني إلى صياغة مشروع خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات المكمل له، وهي عملية شاركت فيها عدة منظمات غير حكومية معنية بقضية السلام والأمن والجنسانية.

ويجمع مشروع الخطة الأفكار التي أثارها النساء اللاتي استشارتهن الأمم المتحدة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد أشرن إلى الحاجة إلى إحراز تقدم في مجالات مختلفة، من بينها استحداث بيئات آمنة للنساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، الأمر الذي من أجله يكتسب عمل المرأة في عمليات نزع السلاح أهمية أساسية

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

تدعم أستراليا بقوة دور المرأة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة وتعمل على تعزيز هذا الدور، وسوف يظل برنامج المرأة والسلام والأمن الأعم أولوية أساسية لأستراليا خلال مدة عضويتها في مجلس الأمن.

فعلى مدى الثلاث سنوات الماضية، دعمت أستراليا بنشاط مشاركة المرأة في المناقشات الإقليمية والدولية المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل من أجل كفالة سماع آرائها في موضوع نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وشاركت أستراليا أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ ومنظمة أوكسفام في استضافة حلقة العمل الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ، التي انعقدت في بريسبان في آذار/مارس ٢٠١٢، بشأن معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة. وخلالها تحدثت قائدات بارزات لمنظمات غير حكومية من منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي عن التأثيرات المحددة للأسلحة الصغيرة غير المشروعة على المرأة وعن أهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في ميدان نزع السلاح.

كما دعمت أستراليا معهد المرأة للتنمية البديلة لعقد ثلاث حلقات عمل إقليمية في منطقة البحر الكاريبي. ونتج عن حلقات العمل موقف إقليمي مشترك بين أعضاء الجماعة الكاريبية بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، رسّخ أهمية إدراج الاعتبارات الجنسانية في معاهدة تجارة الأسلحة. وفي أثناء المفاوضات الرامية إلى اعتماد المعاهدة، أيدت أستراليا باستمرار إدراج إشارات قوية للمسائل الإنسانية في المعاهدة، بما في ذلك الإقرار بضحايا العنف الجنساني، وهي ترد الآن في الديباجة.

وأيدت أستراليا أيضا مشاركة منظمات المجتمع المدني النسائية بمنطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي في المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة على مدى ثلاث سنوات من خلال خطة دعم الحلقات الدراسية الدولية التي وضعتها الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية. وحيثما وفرت

الخطة الدعم للمسؤولين الحكوميين، كفلت أستراليا التوازن بين الجنسين حتى يتاح للمرأة فرصة تمثيل حكومتها على مستوى رفيع في الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد المحلي، قام مكتب الحكومة الأسترالية المعني بالمرأة، بالتعاون مع الوكالات الأسترالية المعنية، بوضع خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن تنفيذًا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة بحماية وتمكين النساء والفتيات في حالات المشاشة وحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وعلى مدى الثلاث سنوات الماضية، أيدت أستراليا بقوة طلب مشاركة المرأة في برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح (كُللت جهودها بالنجاح في عام ٢٠١٢).

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عينت الحكومة أول سفير عالمي للنساء والفتيات في أستراليا. والسفير مسؤول عن الدعوة الدولية الرفيعة المستوى للمضي قدما بالتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات، مع التركيز على برنامج المرأة والسلام والأمن.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠١٣]

تود حكومة جمهورية كولومبيا أن تشير إلى الطرق التالية التي يمكن من خلالها تعزيز دور المرأة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة.

- إبراز الصلة بين وجود الأسلحة والزيادة الكبيرة التي يمكن أن يشهدها العنف المنزلي وزيادة خطر هذا العنف.
- الإقرار بالتزام النساء وقيادتهن في مجال تقرير السياسات، لا سيما تلك المتعلقة بالأمن.
- دمج مسألة العنف ضد المرأة على الصعيدين العام والخاص، في سياسات الأمن العام.
- تشجيع الأطفال والمراهقين على رفض نماذج للرجولة والأنوثة ترتبط بالقوة التي تتولد من حوزة السلاح.
- كفالة مشاركة المرأة في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

• زيادة حملات مكافحة استخدام الأسلحة الصغيرة في المنازل وإبراز صلتها بمختلف أشكال العنف المترلي.

وتجدر الإشارة إلى أن كولومبيا لديها سياسة عامة وطنية لتحقيق الإنصاف بين الجنسين، بما خطة لضمان حياة خالية من العنف، أعدها المجلس الرئاسي الأعلى لشؤون إنصاف المرأة وأطلقها رئيس الجمهورية، خوان مانويل سانتوس كالديرون في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

وتهدف هذه السياسة إلى تنفيذ مجموعة متسقة من الإجراءات القطاعية الاستراتيجية للتغلب على التمييز وضمان ممارسة حقوق المرأة، بما يتيح تحقيق منفعة لجميع السكان تتجلى في مجتمع أكثر إنصافاً واستيعاباً وازدهاراً ينعم بالسلام.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور هام في رصد الالتزامات الدولية التي قطعتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة في العالم.

ولا بد للدول من قطع أشواط لتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع المستويات، بطرق منها كفالة إسهامها في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

وتدرك كوبا أهمية تعزيز مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرارات في المؤسسات الوطنية والدولية من أجل تقرير السياسات في المجالات المتعلقة بالسلام.

وكما أقر إعلان ومنهاج عمل بيجين، قامت المرأة بدور رائد في الحركة العالمية لتحقيق السلام ونزع السلاح العام. وبالمثل، تقوم المرأة بدور أساسي في الجهود الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة.

وإن تعزيز تكافؤ الفرص للنساء كممثلات في عمليات صنع القرارات بشأن المسائل المتعلقة بتزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة سيمثل أيضا مساهمة هامة في إرساء السلام والأمن الدوليين.

وأحرزت كوبا تقدما هاما في إدماج المرأة في القوة العاملة والتعليم والصحة وفي إشراكها في الحياة السياسية، من بين مجالات أخرى، وهذا ناتج عن السياسات العامة لصالح الشعب الكوبي والنساء بخاصة.

ويمكن ملاحظة مشاركة المرأة الكويتية في الحياة السياسية بالبلد من خلال وجودها في جميع أجهزة الدولة والحكومة. ففي الانتخابات العامة الأخيرة التي أُجريت في شباط/فبراير ٢٠١٣، فازت النساء بنسبة ٤٨,٨٦ في المائة من مقاعد البرلمان، محققة رقماً قياسياً جعل كوبا تحتل المركز الثالث في العالم من حيث عدد البرلمانيات. وإضافة إلى ذلك، تبلغ نسبة النساء ٤١,٩٤ في المائة من أعضاء مجلس الدولة.

ومن ثم، تؤكد كوبا من جديد استعدادها لمواصلة العمل من أجل النهوض بالمرأة في جميع مجالات المجتمع.

جامايكا^(١)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

معلومات أساسية

تقر جامايكا بأهمية مشاركة المرأة في منع النزاعات وحلها وفي بناء السلام. ورغم أنها لم تتضرر من النزاع المسلح، فهي تواجه التحدي المتمثل في العنف المسلح، إذ كثيراً ما يقع الرجال ضحايا للجرائم المرتكبة باستخدام السلاح، فيتركون النساء يتولين وحدهن إعالة الأسر والتعامل مع ما يترتب على ذلك من الصدمات العاطفية والنفسية.

والموقع الجغرافي للبلاد وحدودها التي يسهل اختراقها معطيان يجعلانها عرضة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتفاقم هذا الأمر من جراء العلاقة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، فكلاهما يلحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد والنسيج البشري والاجتماعي للمجتمع. ويساهم مناخ انعدام الأمن الناجم عن ذلك أيضاً في التفكك الاجتماعي ويؤثر على الفئات الضعيفة في المجتمع، ومنها الشباب والنساء.

وتعمل الحكومة على التصدي لهذه الآفة باعتماد نهج متعدد الأوجه يشمل التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، اللذين يهدفان إلى التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلاً عن العناصر

(١) النص الكامل للمعلومات المقدمة من الحكومة أو الكيان متاح على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح (www.un.org/disarmament/gender).

المتصلة بتعليم الأسلحة وتعقبها، وكذلك معاهدة تجارة الأسلحة الموقعة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

وأدى اهتمام جامايكا بهذه القضية أيضا إلى المشاركة في تقديم القرار ٦٥/٦٩، ثم مؤخرا القرار ٦٧/٤٨ بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة.

التطورات الأخيرة

تواصل جامايكا إشراك المرأة في المداولات المتعلقة بالجريمة والعنف وفي رسم السياسات في هذا الصدد.

وتمت الموافقة على سياسة وطنية للمساواة بين الجنسين في ٨ آذار/مارس ٢٠١١ تتضمن الأهداف والمؤشرات المتعلقة بوضع وتنفيذ خطة شاملة لمكافحة الجريمة تراعي الاعتبارات الجنسانية.

وتم توسيع برنامج خفارة المجتمعات المحلية ليشمل مجتمعات جديدة في جميع أنحاء الجزيرة، ويجري في الوقت الحاضر إعداد استراتيجية شاملة لسلامة وأمن المجتمعات تشمل الوقاية والتأهيل وإعادة الإدماج.

وعلى الرغم من هذه الجهود، هناك حاجة إلى التعاون الدولي عن طريق توفير المساعدة التقنية وتقديم الدعم لبناء القدرات حتى يتسنى التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، ومعاهدة تجارة الأسلحة.

وستواصل جامايكا التزامها بهذه المسائل للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما ستظل ثابتة على موقفها المؤيد لنزع السلاح بجميع جوانبه، بما في ذلك نزع السلاح النووي. وما تزال جامايكا تأمل أن يظهر المجتمع الدولي الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك.

ليتوانيا^(١)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

رحبت ليتوانيا ترحيبا حارا بمبادرة ترينيداد وتوباغو إلى تقديم القرار بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، الذي شاركت ليتوانيا في تقديمه في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢.

فالمبادرات المتعلقة بدور المرأة في السلام والأمن، بما في ذلك نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، تكتسي أهمية بالنسبة لليتوانيا من حيث تعزيز دور المرأة في المجتمع الليتواني والترويج لأهمية هذه القضايا على الصعيد الدولي.

التنفيذ على الصعيد الوطني

اعتمدت ليتوانيا، في مجال الأمن الدولي، بما في ذلك نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، عددا من الوثائق التي تهدف إلى تعزيز دور المرأة^(٢):

- أُدرجت المساواة بين الجنسين في منظومة الدفاع الوطنية أول مرة في البرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.
- اعتمدت في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).
- اعتمدت في ٩ آذار/مارس ٢٠١٢ خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في منظومة الدفاع الوطنية في ليتوانيا.
- نظمت وزارة الخارجية في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢ حلقة دراسية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الوطني.

الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي

تتير ليتوانيا باستمرار القضايا الجنسانية في مختلف محافل الأمم المتحدة، بما في ذلك أثناء المناقشات المفتوحة لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن وحماية المدنيين في النزاع المسلح، وكذلك خلال جلسات لجنة وضع المرأة^(٣).

ورحبت ليتوانيا باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة وكانت من بين أول الموقعين عليها. وعلى مدى فترة المفاوضات، أيدت إدراج معايير من شأنها منع عمليات النقل التي يمكن أن تستخدم لارتكاب أعمال العنف الجنساني والجنسي.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته.

(٢) المعلومات والوثائق المتصلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ليتوانيا متاحة على الموقع الشبكي على العنوان التالي: www.urm.lt/index.php?921391448.

(٣) بيانات ليتوانيا متاحة على الموقع التالي: <http://un.mfa.lt>.

والقضاء عليه، دعت ليتوانيا الدول إلى أن تأخذ في الحسبان نوع الجنس والسن في سياق الأسلحة الصغيرة.

وليس التأكيد على أهمية دور المرأة في السلم والأمن الدوليين بأقل أهمية على الصعيد الإقليمي. فخلال رئاسة ليتوانيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في عام ٢٠١١، ولمنتدى التعاون الأمني التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في عام ٢٠١٣، عرضت ودعمت عددا من المبادرات المتعلقة بدور المرأة في مجال الأمن، ولا سيما في مجال تحديد الأسلحة.

هولندا^(١)

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

تتبع هولندا سياسة المكافحة النشطة للانتشار غير المتحكم فيه والتدفق غير المنظم وغير المشروع للأسلحة، اللذين يغذيان العنف المسلح والإرهاب والجريمة، ويقوضان الأمن وحقوق الإنسان والاستقرار. وتتطلب التكلفة العالمية المتمثلة في موت مئات الآلاف من الناس اتباع نهج عملي.

وتؤكد هولندا أهمية إدماج المنظور الجنساني المراعي للسياق في مناقشات نزع السلاح، حيث إن النساء والرجال يتضررون بطرق مختلفة من القضايا المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية ونزع السلاح والتنمية.

وبالتالي، فإن هولندا قد عملت جاهدة من أجل الإحالة إلى المنظور الجنساني، ولصالح قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في المفاوضات الدولية وتنفيذ الاتفاقات بشأن التصدي للانتشار غير المشروع وغير المتحكم فيه للأسلحة والذخائر، مثل مفاوضات معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وعلاوة على ذلك، تدعم هولندا البرامج المتعلقة بنزع السلاح، مثل إزالة الألغام والتوعية بخطرهما، والتخزين الآمن للأسلحة والذخائر، وتنظيم تجارة الأسلحة وإضفاء سمة الشفافية عليها وتدريب قوات أمن وشرطة (نسائية)، في إطار السياسة الخارجية والإنمائية لهولندا. وتأخذ هولندا في الحسبان احتياجات الرجال والنساء والأطفال وتتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية. وعلى اعتبار أن العنف الجنسي والجنساني غالبا ما يقع في سياق حالات النزاع ويرتبط بالاتجار غير المشروع بالأسلحة، تدعم هولندا الأنشطة الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والجنساني.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعم هولندا بناء المعرفة بشأن الصلات بين نزع السلاح ونوع الجنس. ففهم العلاقات القائمة بين نوع الجنس والأمن يكتسي أهمية في تحقيق الأهداف الدولية لنزع السلاح. وفي هذا الصدد، تؤيد هولندا أعمال المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المعرفة، مثل البحوث القائمة على الأدلة والمطبوعات وحلقات النقاش. ويتيح اليوم الدولي للمرأة من أجل السلام ونزع السلاح منبرا مهما لتعزيز إشراك الجهات الفاعلة. وتبدأ هولندا أيضا التدريب على إدماج المنظورات الجنسانية الشاملة في عمليات السلام لتزويد الدبلوماسيين والخبراء العسكريين والمدنيين بالأدوات التنفيذية والمعرفة.

ويمكن تعزيز نزع السلاح من خلال إدماج الرؤى الجنسانية في مناقشات نزع السلاح، واتخاذ القرارات والإجراءات، ومن خلال مشاركة أكثر إنصافا للمرأة في صنع القرار. ويتمشى هذا الأمر مع خطة العمل الوطنية الثانية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (٢٠١٢-٢٠١٥)، وهيئة بيئية مواتية لتولي النساء القيادة ولمشاركتهن (السياسية) النشطة على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي. وتضطلع النساء بأدوار أساسية في التوصل إلى السلام والأمن المستدامين بوصفهن منذرات في وقت مبكر بوقوع النزاع، ومقاتلات، وبنائيات للسلام، وناشطات وزعيمات سياسيات. وتظل هولندا ملتزمة بدعم مشاركة المرأة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة.

البرتغال^(١)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

التوصيات

تعتقد البرتغال أن مشاركة المرأة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة ستزيد فعاليتها وشرعيتها. والبرتغال مقتنعة، على أساس خبرتها الوطنية الخاصة، بأن من شأن التدابير التالية أن تحقق تحسناً في هذا المجال:

- تنفيذ السياسات الرامية إلى تشجيع توظيف النساء في صفوف قوات الأمن.
- وضع خطط وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).
- الاستثمار في عمليات تدريبية خاصة بالنساء في مستويات أخرى من صنع القرار.
- جمع البيانات وتحليل نتائج عمليات نزع السلاح مع إشراك المرأة في مختلف المستويات.

الصكوك الدولية

تتم البرتغال اهتماما خاصا بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك الأسلحة النارية، في سياق العنف الجنساني والعنف ضد المرأة، ولذلك أيدت إضافة العنف الجنساني كمعيار لا بد من أخذه في الحسبان عند تصدير السلاح، وفقا لمعاهدة تجارة الأسلحة. ووقعت البرتغال هذه المعاهدة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

وبالإضافة إلى ذلك، ترحب البرتغال بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه الذي عُقد في عام ٢٠١٢.

الحالة على المستوى الوطني

تتضرر النساء بطرق مختلفة من العنف نتيجة استخدام الأسلحة النارية. وفي البرتغال، تعود الأسلحة النارية القانونية في غالبيتها للرجال من ذوي الجنسية البرتغالية. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، كان هناك ٩٨٥ حالة وفاة من جراء استخدام الأسلحة النارية في البرتغال. ومن أصل هذا المجموع، وقعت ٢٢٥ حالة (٢٤ في المائة) في صفوف النساء. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، كان ثمة ١٩١ حالة تنطوي على استخدام الأسلحة النارية في حالات العنف الأسري، مما يشكل ١٣ في المائة من مجموع الحالات التي تنطوي على استخدام الأسلحة في هذا السياق (وزارة الشؤون الداخلية، ٢٠٠٧-٢٠٠٩).

ويتسم تفسير البرتغال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالشمولية ويتضمن، إلى جانب النهج المتعلق بالتراجع المسلح وتقديم المساعدة الإنسانية، الترويج على الصعيد الداخلي لاتساق السياسات الوطنية المتعلقة بتزع السلاح، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والسلامة العامة والعنف الجنساني في إطار الدفاع عن حقوق الإنسان للنساء والفتيات. ويرد ذلك في خطة العمل الوطنية لتنفيذ هذا القرار للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، تسعى البرتغال جاهدة لضمان تمثيل متوازن للمرأة والرجل في جميع مستويات صنع القرار، ولا سيما في قطاع الأمن. وتظهر نتائج إيجابية في وجهات النظر الأكثر تفصيلا التي قدمتها البرتغال لمكتب شؤون نزع السلاح.

سويسرا^(١)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

تقر السياسة الخارجية السويسرية في مجال السلم والأمن نهجا مراعيًا للاعتبارات الجنسانية، وتأخذ في الاعتبار الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال، وذلك بطريقة ملائمة ومناسبة. والمساواة بين الجنسين ركن هام في السعي لتحقيق السلام المستدام والحصين والدائم. وفي هذا السياق، تكتسي أهمية بالغة حماية النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بهن وتشجيع مشاركتهم في عمليات السلام والعمليات السياسية الأخرى.

وتدرج سويسرا النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع مساعيها السياسية في مجال السلام والأمن، وكذلك في البرامج التنفيذية. وبذلك تذكى وعي شركائها لبيئتها عن القدر نفسه من الاهتمام بالقضايا الجنسانية في مشاريعهم. وبالتالي فالمنظور الجنساني متحذر للغاية في مساعي سويسرا في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، التي تقع في إطار السياسة الوطنية للسلم والأمن. ووضعت سويسرا أيضا خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي إطار نهج "شامل للحكومة بأكملها"، وتلتزم جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الاتحاد السويسري باتخاذ تدابير ملموسة تخضع بانتظام للرصد والمراجعة. وهذا يشمل ميزانيات للبرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية التي تدعمها سويسرا، والمشاريع في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، فضلا عن التدابير الرامية إلى زيادة عدد النساء في شؤون نزع السلاح.

وتذكر سويسرا بانتظام قضايا المساواة بين الجنسين في البيانات التي تدلي بها في المحافل المتعددة الأطراف، سواء في إطار الأمم المتحدة أو في سياق غير ذلك من نظم نزع السلاح ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، جعلت سويسرا أبعادا جنسانية قوية في صميم استراتيجياتها بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلاوة على ذلك، فهي أحد أقوى المروجين لاتباع نهج شاملة للجنسين في إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية وفي الصكوك الدولية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأخيرا، ترحب سويسرا بإدراج الاعتبارات الجنسانية في الخطاب المتعلق بتزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

ترينيداد وتوباغو^(١)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

كانت ترينيداد وتوباغو الجهة الرئيسية المقدمة للقرارين ٦٥/٦٩ و ٦٧/٤٨ بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، اللذين اتخذتهما الجمعية العامة بتوافق الآراء في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، على التوالي.

الجهود الدولية

- عقدت ترينيداد وتوباغو لقاءً جانبياً رفيع المستوى على هامش الدورة السابعة والستين للجمعية العامة أتاح فرصة لتوسيع نطاق الخطاب المتعلق بالمرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة.
- أصدر المنشور المعنون "قوى التغيير: موجزات تعريفية بنساء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المكافحات للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة" في إطار اللقاء الجانبي بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة.

الجهود الإقليمية

- استُضيفت الحلقات الدراسية والمؤتمرات الإقليمية التالية لإتاحة التدريب في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة لأفراد الأمن ومن بينهم نساء:
- تموز/يوليه ٢٠١٠: قدم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حزمة مساعدة لدول منطقة البحر الكاريبي في مجال تدمير الأسلحة النارية وإدارة مخزونها.
- نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ونيسان/أبريل ٢٠١٢: الدورة التدريبية المشتركة بين المؤسسات في مجال مكافحة الاتجار بالأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات.
- حزيران/يونيه ٢٠١٢: مائدة مستديرة إقليمية حول مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق تعزيز الرقابة على الحدود.
- آذار/مارس ٢٠١٣: حلقة عمل بشأن التصدي للخطر البيولوجي بالتعاون مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب.

- نيسان/أبريل ٢٠١٣: حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

التنفيذ على الصعيد الوطني

على الصعيد المحلي، جرى الترويج لمنح النساء فرصاً متكافئة للمشاركة على مستوى صنع القرار في المسائل المتعلقة بترع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، وذلك بالطرق التالية:

- ترقية النساء إلى الرتب العليا في جهاز الشرطة في ترينيداد وتوباغو.
- تولي امرأتين لوظيفتي نائب مفوض الشرطة (العمليات)، ومساعد مفوض الشرطة المكلف بالإشراف على مخزن أسلحة الشرطة.
- ترؤس ضابط من الشرطة النسائية لمكتب الجريمة المنظمة والمخدرات والأسلحة النارية، وهو الفرع المكلف في جهاز الشرطة بالتحقيق في أنشطة الأسلحة النارية غير المشروعة، وتكليف المكتب بشكل روتيني للعديد من ضباط الشرطة النسائية بإجراء التحقيقات.
- تشكّل من النساء أساساً وفدُ ترينيداد وتوباغو خلال الاجتماعات التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

تمثل النساء في إدارة الأمن الدولي ونزع السلاح بوزارة الخارجية ثلث الموظفين الدبلوماسيين وهناك امرأة على رأس شعبتين من الشعب الخمس.

ثالثا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

كما قالت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كاثرين أشتون، من الأصعب تحقيق سلام وأمن دائمين في أي بلد أو منطقة عندما يمثل نصف السكان فقط في مائدة المفاوضات أو في المحادثات بشأن التعمير بعد انتهاء النزاع. ويعتبر الاتحاد الأوروبي مشاركة المرأة في نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة أمرا حاسما. ويمكن تعزيز دور المرأة في هذه المجالات بزيادة الوعي الجنساني وإشراك المرأة في العمليات.

وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي نهج الاتحاد الأوروبي الشامل بشأن قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المتعلقين بالمرأة والسلام والأمن والورقة التنفيذية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يعزز القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة للأمن والدفاع، التي تهدف إلى تحقيق الوعي الجنساني في بعثات السياسة المشتركة للأمن والدفاع. واعتمدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خطط عمل وطنية فردية.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي إدراج المنظور الجنساني في طرائق تقديم معونة المانحين لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأكدت ورقة مفاهيمية أعدها الاتحاد الأوروبي بشأن دعم أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على زيادة إدراك أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حد ذاتها ينبغي أن تركز على المقاتلين السابقين ولا يتعين أن تشمل الأفراد الذين يحملون السلاح فحسب بل يجب أن تشمل أيضا الأفراد غير المقاتلين المرتبطين بالجماعات المسلحة، بما في ذلك النساء والفتيات.

وجميع بعثات الاتحاد الأوروبي وعملياته المعنية بإدارة الأزمات تشتمل على خبراء في حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية. ومن المتوقع أن يتزايد توافر التدريب في الأمور الجنسانية وإمكانية الحصول عليه عن طريق وضع عناصر الاتحاد الأوروبي القياسية لوضع منهج تدريبي.

ويمكن أن يتضرر الرجال والنساء والفتيان والفتيات بطرق شتى من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وقد تكون لهم أيضا أولويات مختلفة فيما يتعلق بمسح

المناطق الملوغومة وتطهيرها. ومن ثم، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الجهات الفاعلة المعنية بمكافحة الألغام إلى كفاءة استفادة جميع البشر على قدم المساواة من أنشطة مكافحة الألغام.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، وقع الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مذكرة تفاهم بهدف تحسين العمل معا في الأمور الجنسانية والعدالة والقيادة النسائية والمشاركة السياسية؛ وإمكانية حصول المرأة على فرص التمكين الاقتصادي؛ ومكافحة العنف الجنسي والجنساني؛ والمساعدة الإنسانية؛ وبرنامج المرأة والسلام والأمن؛ والتمكين للمرأة في القضايا العالمية.

وبخصوص التمثيل الناقص للمرأة في عمليات الوساطة ومفاوضات السلام، التي تشكل بعدا هاما في برنامج المرأة والسلام والأمن، يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما واضحا بتعزيز تمثيل المرأة وتوافر الموارد الكافية لضمان خبرات جنسانية مخصصة في مجال الوساطة من مرحلة مبكرة من عملية الوساطة.

رابعا - الردود الواردة من منظومة الأمم المتحدة

إدارة عمليات حفظ السلام

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

بدأ تنفيذ المشاريع الأهلية الكثيفة العمالة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بغية تهيئة الظروف الملائمة لبرنامج واسع النطاق لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتتوجه المشاريع إلى الشباب المعرضين للخطر، والهدف هو أن يكون ٣٠ في المائة من المستفيدين من الخدمات من النساء.

وخلال الفترة المالية الجارية، تم تقديم المساعدة في إطار برنامج الحد من العنف المجتمعي التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الذي أعيد توجيهه في عام ٢٠٠٧ من برنامج تقليدي لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لما يبلغ ١٠٠٠ امرأة عن طريق مشاريع متنوعة تركز على التدريب المهني والتنسيب الوظيفي وإدارة الأعمال التجارية. ويرمي البرنامج إلى تشجيع تحقيق الاستقرار عن طريق الاستقلال المالي للنساء الضعيفات في المناطق المتضررة من الجريمة وتدريبهن.

مكتب شؤون نزع السلاح

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

يوصل مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العام، في إطار تنفيذ خطة عمله لتعميم مراعاة المنظور الجنساني (٢٠٠٣)، المضي قدما في تحقيق أهداف نزع السلاح من خلال برامج وأنشطة وسياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية في المقر وعن طريق المراكز الإقليمية في ليما ولومي وكاتماندو. ويسعى المكتب إلى تشجيع تكافؤ الفرص للمرأة في جميع عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة ويشدد على المساهمة القيمة التي يمكن أن تقدمها المرأة في التدابير العملية لنزع السلاح. ويحرص المكتب لدى الاضطلاع بالبرامج والمبادرات الجديدة في المقر وعن طريق المراكز الإقليمية التابعة له على أن تتضمن عنصرا جنسانيا.

ويعمل المكتب باستمرار على تعزيز مشاركة المرأة في برامج وأنشطة نزع السلاح وفي المحافل المكلفة المعنية بهذا الموضوع، بما فيها برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح وأفرقة الخبراء الحكوميين والمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، يجري الترويج بشدة لمشاركة الخبرات في الأنشطة التي يُضطلع بها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وعلى وجه التحديد حلقات العمل الإقليمية الكثيرة التي ينظمها المكتب. ويشجع المكتب الدول الأعضاء كذلك على ترشيح إناث للمشاركة في الدورات التدريبية في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة التي ينظمها للمسؤولين والخبراء الفنيين والعلميين في قطاع الأمن.

وناصر المكتب النساء باستمرار باعتبارهن عناصر تغيير بتزويد الدول بالأدوات اللازمة لتيسير مراعاة المنظور الجنساني في برامج تحديد الأسلحة ونزع السلاح، باتخاذ تدابير منها إصدار الوثيقة المعنونة "تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة".

وتعمل المراكز الإقليمية التابعة للمكتب بصفة خاصة على إبراز أهمية مشاركة المرأة في المبادرات المتصلة بنزع السلاح. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أصدر مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنشور المعنون "قوى التغيير: موجزات تعريفية بنساء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المكافحات للالتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة" (المتاح في الموقع الشبكي التالي: www.unlirec.org/documents/women_in_fame.pdf)، الذي يعرض تجارب ومهارات

٥٨ امرأة من قطاعات الأمن وأجهزة إنفاذ القانون التابعة للحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في ميدان تحديد الأسلحة الصغيرة. وسبق أن استضاف الدورة الأولى المشتركة بين المؤسسات والمخصصة للنساء بشأن مكافحة الاتجار بالأسلحة النارية (أيلول/سبتمبر ٢٠١١). وعلاوة على ذلك، نظم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيّا حلقتين تدريبيتين في توغو عام ٢٠١٢، بشراكة مع حكومة توغو ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر، لتعزيز قدرات المسؤولين الأمنيين على ضبط الأمن في العمليات الانتخابية بواسطة وحدات تدريبية محددة مخصصة لمنع العنف ضد المرأة وللمسائل المتصلة بنوع الجنس.

كما أصدر في المقر في نيسان/أبريل ٢٠١٣ منشور جديد في سلسلة المجتمع المدني ونزع السلاح يتضمن مقالين يتناولان مشاركة المرأة في السياسة وأنشطة التثقيف والتوعية المتعلقة بنزع السلاح وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المراعية للاعتبارات الجنسانية. وسعى المكتب عن طريق هذا المنشور إلى تسليط الضوء على ازدياد الترابط بين نزع السلاح والمسائل الأخرى، بما فيها تمكين المرأة ومشاركتها. ويبرز المنشور، من بين مواضيع أخرى، مدى ما للتقدم المحرز في مجال نزع السلاح من انعكاسات كبيرة على المساواة بين الجنسين.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة^(١)

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

في عام ٢٠١٢، قام المكتب الإقليمي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوضع وتنفيذ مبادرة مشتركة بين عدة بلدان من أجل التصدي لارتفاع مستويات العنف المسلح وأثره على الأطفال والمراهقين في المنطقة، باتباع نهج متكامل قائم على الحقوق في منع العنف المسلح والحد منه. ويشمل النهج الاستراتيجي ثلاثي الأبعاد المتبع في المبادرة تعزيز البيانات والأدلة المتعلقة بأثر العنف المسلح على الأطفال، بما في ذلك آثاره المتفاوتة على الفتيات والفتيان في مختلف الأعمار؛ وإدماج منع العنف المسلح والحد منه في النظم والآليات المؤسسية لحماية الأطفال، بطرائق منها وضع سياسات وخطط وطنية ومحلية لمنع العنف ضد الأطفال والنساء؛ ودعم البرامج المجتمعية التي تركز على الأطفال لمنع العنف المسلح والحد منه، مع كفالة مشاركة المجتمعات المحلية مشاركة متوازنة بين الجنسين في تخطيطها وتنفيذها. ونظرا للإقرار بالطبيعة المتزايدة عبر الأجيال لمختلف أشكال العنف (العنف المسلح والعنف العائلي والعنف الجنساني

والاعتداء الجسدي والجنسي، وما إلى ذلك) في بيعات مختلفة (المنازل والمجتمعات المحلية والمؤسسات)، تندرج الجهود الرامية إلى منع العنف المسلح والحد منه في النطاق العام للجهود المبذولة لمنع ومواجهة العنف ضد الأطفال والنساء. ومن بلدان الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي التي تنفذ فيها اليونيسيف برامج لمنع العنف المسلح والحد منه البرازيل وبليز وبنما وجامايكا والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس.

وإضافة إلى ذلك، تواصل اليونيسيف دعم الجهود المبذولة لمعالجة أثر الأسلحة على الأطفال والنساء في النزاع المسلح وفي أوضاع ما بعد النزاع. ويشمل ذلك استمرار قيادة ركيزة التثقيف بشأن مخاطر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب ضمن الإجراءات المتعلقة بالألغام، حيث يجري تنفيذ برامج التثقيف حالياً في أكثر من ٢٠ بلداً. وتضطلع اليونيسيف بدور فعال أيضاً في الدعوة لمزيد من الاستثمار والالتزام بوضع نظام منهجي ومستدام لرصد الإصابات المرتبطة بالأسلحة، بما في ذلك تصنيف البيانات حسب العمر ونوع الجنس عند جمعها وإدارتها. ففي نيبال، بدعم من اليونيسيف، أتاح نظام رصد العنف المسلح على صعيد البلد تحسین مراعاة الأبعاد المتعلقة بالعمر ونوع الجنس في مخاطر الأسلحة بفضل توافر بيانات مصنفة يسترشد بها في الإجراءات المتعلقة بالألغام، ومساعدة ضحايا الإصابات المرتبطة بالأسلحة، وتنفيذ مبادرات منع العنف المسلح والحد منه، مثل حملة التوعية العامة على نطاق البلد لمكافحة العنف المسلح. وفي بلدان مثل ليبيا، تشارك اليونيسيف مشاركة متزايدة أيضاً في التوعية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتثقيف بمخاطرها. ويشمل ذلك إبراز الآثار المتفاوتة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الفتيات والنساء والرجال، وبناء قدرة وسائط الإعلام على الإبلاغ الملائم عن إساءة استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتعميم رسائل التثقيف بشأن المخاطر والسلوك الآمن عبر قنوات متنوعة، بما فيها الإعلانات الإذاعية والبرامج الحوارية واللوحات الإعلامية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

سعيًا إلى تعزيز تكافؤ الفرص لتمثيل المرأة في جميع عمليات صنع القرارات المتعلقة بمسائل نزع السلاح، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لـ ١٣ امرأة من تسعة بلدان ومنظمة إقليمية واحدة للمشاركة في تلك العمليات، وذلك من خلال برامج الرعاية

(للفترة ٢٠١١-٢٠١٣) الخاصة بمؤتمرات معاهدة تجارة الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج رعايته كفل مشاركة إناث من بلدين خلال دورة اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (من ١٩ إلى ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٢)، وكذلك خلال انعقاد المؤتمر (من ٢٧ آب/ أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢).

وفي عام ٢٠١٢، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار دعم وضع السياسات والاستراتيجيات، المساعدة لضمان إدراج الأبعاد الجنسانية في السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتحديد الأسلحة الصغيرة والحد من العنف المسلح. ففي بوروندي على سبيل المثال، اعتمدت الحكومة خطة عمل وطنية تمتد على خمس سنوات بشأن نزع سلاح المدنيين وتحديد الأسلحة الصغيرة، وتركز على كفالة الاستجابة لاحتياجات النساء. وكفل البرنامج الإنمائي مشاركة نساء في إعداد وتنفيذ مشاريع تلي الاحتياجات الأمنية، عبر مجموعات التركيز الخاصة على سبيل المثال، في إطار التدخلات الأمنية والتدخلات الرامية إلى تحديد الأسلحة على صعيد المجتمعات المحلية. فعلى سبيل المثال، انخفض عدد النساء اللاتي يقتلن يوميا في السلفادور من ١,٧ في عام ٢٠١١ إلى ٠,٩ في عام ٢٠١٢. وقد ساهم البرنامج الإنمائي في التوصل إلى هذه النتيجة عبر دعمه لمبادرات الحد من العنف في أكثر من ٢٠ بلدية. ومن البلدان والمناطق التي تم فيها تنفيذ مشاريع البوسنة والهرسك، وبوروندي، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، والعراق، وليبيريا، وكينيا، ونيبال، ونيكاراغوا، وبابوا غينيا الجديدة، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وأوغندا وكوسوفو.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

المعلومات الأساسية

من المعروف أن الرجال على الأغلب هم من يصنعون الأسلحة ويبيعونها ويجمعونها ويستعملونها، وأن غالبية ضحايا القتل رجال. ولكن العدد الهائل للنساء اللاتي يقتلن بسبب العنف المسلح على الصعيد العالمي هن ضحايا عنف العشير. وللأسف، لا وجود لسياسة ناجعة لتغيير ذلك، بسبب نقص البيانات الموثوق بها والمصنفة حسب نوع الجنس التي تبرز

دور الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في استفحال انعدام المساواة بين الجنسين. هذا بالإضافة إلى انعدام المعايير الدولية في المفاهيم الأساسية ومناهج جمع البيانات وتحليلها.

ومن الأصعب تقييم التهديدات والاعتداءات وشتى أشكال العنف الجسدي والجنسي كميًا، وذلك راجع أساسًا إلى أن هذه الحالات لا يتم التبليغ عنها. بالإضافة إلى أن الضحايا في غالبية الأحيان لا يعرفن بالقدر الكافي حقوقهن وكيفية الحصول على المساعدة. وعلاوة على ذلك، يشكل إثبات تهديد ضحية ما بالسلاح تحديًا قانونيًا معقدًا، فمن بين الأمور التي يجب على النيابة إثباتها هو أن المشتبه كان بمجوزته سلاح ناري وأن هذا السلاح الناري كان قابلاً للاستعمال. ورغم وجود نظام دفاع قانوني مناسب، نادراً ما تستطيع الضحايا تحمل تكاليف محام مناسب.

أنشطة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، أدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دوراً جوهرياً في دعم النساء لإسماع أصواتهن في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة. وبالإضافة إلى مساعدة ممثلات منظمات المجتمع المدني النسائية في الضغط على الدول الأعضاء لإدراج صيغ تراعي المنظور الجنساني، تم تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات ومناسبات للتواصل الشبكي، من ضمنها مناسبة حول موضوع ”حقوق الإنسان للمرأة: معاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة“^(٤).

ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، وضمن الاستنتاجات المتفق عليها بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنعها (E/2013/27-E/CN.6/2013/11)، سلّمت اللجنة بأن الاستخدام غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها يؤديان إلى تفاقم العنف، بما في ذلك ضد النساء والفتيات.

وفي الختام، شملت معاهدة تجارة الأسلحة أحكاماً قوية تخص العنف الجنساني.

توصيات

- يجب أن تضمن الدول الأعضاء أن كل المعلومات التي يتم تجميعها مصنفة حسب نوع الجنس، في إطار الآليات الوطنية لتحديد الأسلحة.

(٤) يمكن الاطلاع على موجز مقتضب على العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.peacewomen.org/assets/file/ATT/side_event-_att_and_cedaw_summary.pdf

- يجب أن تضمن الدول الأعضاء أيضا أن النساء ممثلات على الوجه الكافي في كل محافل صنع القرار المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة.
- يجب تخصيص نسبة لا تقل عن ١٥ في المائة من الإنفاق على الانتعاش، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأمن المجتمعات المحلية ومبادرات تحديد الأسلحة، للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تعميم تعزيز دور المرأة في تحديد الأسلحة، ولا سيما في منع ومحاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، من خلال إعداد برامج شاملة تهدف إلى تنفيذ بروتوكول الأسلحة النارية. ومنذ عام ٢٠١١، يعمل المكتب على تنفيذ مشروعه العالمي الخاص بالأسلحة النارية، من أجل منع ومحاربة الاتجار غير المشروع بها، ويضم مجموعة متنوعة من الأنشطة ويستهدف عدة مجالات عمل، مثل وضع التشريعات، والتدريب وبناء القدرات، والدعم المؤسسي والتقني في وسم الأسلحة، وحفظ السجلات، وضوابط النقل والمحالات ذات الصلة، وتعزيز مشاركة ومراقبة المجتمع المدني والبرلمانيين. ومن الفئات التي استهدفها المشروع الممارسات في مجال العدالة الجنائية. وتشمل المشروع أيضا أنشطة مكرسة تهدف إلى تعزيز مشاركة ومراقبة منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين، حيث يتم مرة أخرى إبراز دور المرأة. ويقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتعزيز دور المرأة من خلال انخراطه ومشاركته الفعالة في مراجعة وتحليل القوانين الوطنية لتحديد الأسلحة النارية. وقدم المكتب إطارا لمساهمات المرأة لكي تصبح جزءا من عملية إقليمية لمواءمة التشريعات عن طريق تنظيم مؤتمرين إقليميين شاركت فيهما ممارسات في مجال العدالة الجنائية وممثلات للمجتمع المدني، وقدمن مساهماتهن ودافعن عنها. ويقوم المكتب بإعداد منهج شامل للأسلحة النارية يضم المنظور الجنساني كمسألة شاملة. وتركز أنشطة بناء القدرات المقررة، استنادا إلى المنهج، على تنمية مهارات منع الاتجار بالأسلحة النارية وكشف حالاته والتحقيق فيها ومحاكمة الضالعين فيها، وتستهدف النساء والرجال الممارسين في مجال العدالة الجنائية.

ونظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالمشاركة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، اجتماعاً لفريق خبراء في فيينا يومي ١٠ و ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن تعزيز تطبيق وتنفيذ المبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي إنفاذ القانون لسنة ١٩٩٠، وشهد الاجتماع حضور ١٤ امرأة ضمن الخبراء، وأوصى الاجتماع بأن يبحث استعراض تنفيذ المبادئ الأساسية أيضاً الحاجة إلى توجيه خاص بشأن استخدام القوة فيما يتعلق بالمرأة.